



دمار يفرى مشاريع الإعمار

إعادة إعمار مرفأ بيروت تثير تنافسا دوليا

روسيا والصين وفرنسا وألمانيا تتسابق للفوز بالمشروع

والتنافس ليس دولياً فقط بل هو أوروبي أيضاً، إذ اعتبر شينكر أن العرض الألماني "قد يثير غضب فرنسا". وكتب "هناك مجال واسع للتعاون الأوروبي بشأن تمويل المرفأ وإعادة بنائه، وعلى واشنطن العمل عن كثب مع كل دولة لضمان أن يتم تنسيق المشروع بشكل متعدد الأطراف".

ومنذ ما قبل انفجار مرفأ بيروت يشترط المجتمع الدولي على لبنان تنفيذ إصلاحات ملحة ليحصل على دعم مالي ضروري يخرجه من دوامة الانهيار الاقتصادي الذي يضره منذ عام ونصف العام.



باسم قيسي

الجميع مهتم بالمرفأ، الروس والصينيون والأتراك والفرنسيون

ولكن وبعد مرور ثمانية أشهر على استقالة حكومة حسان دياب إثر الانفجار لا تزال الأطراف السياسية تتبادل الاتهامات حول أسباب تأخر تشكيل حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وحذت الشركات الألمانية والفرنسية حذو الموقف الدولي، فوضعت الشروط نفسها لتحقيق مشروعها: تنفيذ الإصلاحات وتحقيق الشفافية في بلد ينهش الفساد مؤسساته.

ويثير تهافت الشركات قلق البعض في لبنان، إذ يخشون تكرار تجربة شركة "سوليدير" الخاصة التي أنشأها رئيس

الحكومة الأسبق رفيق الحريري لإعادة إعمار وسط بيروت بعد الحرب الأهلية.

وأثار مشروع "سوليدير" انتقادات واسعة تناولت عملية شراء العقارات الجماعية بأسعار متدنية بالمقارنة مع ما صارت تساو به العقارات بعد الإعمار، واعتبار كثيرين أن عملية إعادة الإعمار لم تأخذ بعين الاعتبار روية الأحياء القديمة، إنما تم تصميم العقارات والأماكن لجذب الاستثمارات والسياح والأغنياء.

وقالت جمعية "نحن" المعنية بحماية المساحات العامة والتراثية "على الرغم من الحملات المعارضة لها، انطلقت سوليدير بإعادة إعمار وسط لا يشبه بيروت، ويتكرر المشهد اليوم أمام إغراءات ضخ دولاً إعماراً المرفأ. وأضافت "لن نقبل بسوليدير جديدة بحلة أجنبية ولن نقبل بسلب ذاكرتنا ولن نقبل بتثويته إرثنا".

ويرى الخبير الاقتصادي جاد شعبان أن مشاريع ضخمة بحجم الخطة الألمانية "لا تتطلب حكومة جديدة فقط بل استشارة على الصعيد الوطني للخيارات الاستراتيجية على الصعيد الاقتصادي والمدنية والاجتماعية".

لكنه يتساءل "في الوقت ذاته من مستعد اليوم لأن يستثمر قرشاً واحداً في بلد يشهد انهياراً كاملاً؟".

يثير مشروع إعادة إعمار مرفأ بيروت تنافساً دولياً حيث تتسابق شركات عالمية صينية وروسية وألمانية وفرنسية وتركية لاقتناص الاستثمار الضخم الذي سيشمل إعماراً تحويل الأجزاء الأكثر تضرراً في المرفأ إلى منطقة سكنية تضم شققاً بأسعار مقبولة ومساحات خضراء وشواطئ.

وقدرت الشركة كلفة المرحلتين الأولى والثانية بما بين 400 و600 مليون دولار، وفق دقايق الذي يقول إن شركته "ستمول نصف الكلفة من أموالها الخاصة"، مشيراً إلى أن المشروع يلقى اهتمام "50 شركة ومؤسسة عالمية". وليست الشركة الفرنسية بغريبة عن المرفأ، فهي الشركة الوحيدة التي لا تزال تعمل فيه اليوم على تفريغ الحاويات وإعادة إطلاق العملية.

وتقدمت الشركة للمشاركة في مناقصة إدارة منطقة الحاويات، بعدما حصلت على امتياز تشغيل محطة الحاويات في مرفأ طرابلس شمالاً حتى العام 2041.

ويستغرب البعض من اهتمام شركات عالمية بالاستثمار في بلد يشهد انهياراً اقتصادياً وتدهوراً لمعملته المحلية على وقع شلل سياسي تغيب عنه أفق الحل.

ولكن أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الأميركية عماد سلامة يعزو هذا الاهتمام إلى أسباب عدة بينها التنافس على "التفكيك عن الغاز في مياه المتوسط" و"التعاون الاقتصادي المستقبلي بين إسرائيل ودول عربية" على خلفية اتفاقات التطبيع الأخيرة، ثم "التوسع الروسي" في الشرق الأوسط.

ويرى سلامة أن الجهة التي ستضع يدها على مرفأ بيروت ستحتل "بنفوذ مهم" في عمليات التفكيك عن الغاز.

وقوع لبنان في 2018 أول عقد للتفكيك عن الغاز والنقط في مياهه الإقليمية، مع ائتلاف شركات يضم "توتال" و"إيني" و"نوفاتيك". وبلغت سلامة إلى أن روسيا تنقب عن الغاز في المياه السورية.

30 مليار دولار قيمة مشروع ألماني ضخم لإعادة إعمار مرفأ بيروت والمناطق المتضررة في محيطه

أما بالنسبة للصين، وفق قوله، فإن تثبيت وجوها في لبنان "يعزز تحالفها مع الإيرانيين ويكبح النفوذ الغربي". وفي تقرير نشره معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى حذر ديفيد شينكر، الدبلوماسي الأميركي الذي كان يقوم بدور الوساطة بين لبنان وإسرائيل في ملف ترسيم الحدود البحرية، من الطموح الصيني في لبنان عبر بوابة المرفأ. واعتبر أن أي دور للصين سيشكل "النتيجة الأسوأ لأوروبا والولايات المتحدة".

بيروت - بعد ثمانية أشهر على انفجار بيروت المروع تتطلع شركات عالمية، على وقع تنافس بين حكومات خارجية وتوقع استثمارات بمليارات الدولارات، إلى مشروع إعادة إعمار المرفأ الذي دمر بشكل شبه كامل. لكن المهمة تبقى صعبة لاسيما في ظل استمرار تخلف المسؤولين اللبنانيين عن توفير البيئة المناسبة من شفاية وإصلاحات ملحة لإطلاق العملية.

وتدمر مرفأ بيروت جراء حادث انفجار مواد كيميائية في أغسطس الماضي، أسفر عن مقتل 200 شخص وإصابة الآلاف ودمر أحياء بكاملها في العاصمة اللبنانية، وأغرق البلاد في أسوأ أزماتها السياسية والاقتصادية منذ الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990.

ويقول مدير مرفأ بيروت بالوكالة باسم قيسي "الجميع مهتم بالمرفأ، الروس والصينيون والأتراك والفرنسيون واليوم الألمان. لكن الأمر لا يتخطى حتى الآن مجرد إعلان نوايا".

ولم يتخذ أي قرار بشأن المرفأ حتى الآن. وتعمل إدارته حالياً، وفق قيسي، على وضع "خطة متكاملة جديدة تتضمن مشاريع عدة تتعلق بالسوق الحرة، والمستودعات والحاويات وغيرها". على أن تتقدم بها فور اكتمالها إلى مجلس الوزراء.

لكن شركات ألمانية استبقت الأمور، وأعلن ممثلون عنها من بيروت الجمعة مشروعاً ضخماً تبلغ قيمته 30 مليار دولار لإعادة إعمار المرفأ والمناطق المتضررة في محيطه.

وتطمح الخطة التي تمتد على نحو 20 عاماً إلى إبعاد غالبية أنشطة المرفأ عن وسط المدينة، وتحول الأجزاء الأكثر تضرراً فيه إلى منطقة سكنية تضم شققاً بأسعار مقبولة ومساحات خضراء وشواطئ.

وشكل حجم المشروع المدعوم من الحكومة الألمانية عامل مفاجأة لكثيرين وجدوا أنه يطمح لإعادة إعمار بيروت ولا مرفأها فقط.

كما وضعت شركة "سي.إم.إي - سي جي أم" الفرنسية العملاقة رؤيتها الخاصة أيضاً لمستقبل المرفأ.

وفي سبتمبر الماضي رافق رئيس مجلس إدارة الشركة رودولف سعادة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في زيارته الثانية إلى بيروت بعد الانفجار. ويقول المدير الإقليمي للشركة جو دقايق في تصريحات صحافية إن الزيارة شكلت فرصة لتقديم "مشروع متكامل" من ثلاث مراحل هدفه أولاً إعادة إعمار ما تدمر في المرفأ ثم توسيعه وتطويره إلى أن يتحول إلى "مرفأ ذكي".

العراق يضع خطة لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة

برنامج على ثلاث مراحل يمكن من تأهيل 83 معملاً

واستطاعت الوزارة تحقيق تقدم في تنفيذ مشاريع المدن الصناعية، حيث وصلت نسبة إنجاز المدينة الصناعية في محافظة ذي قار إلى 98 في المئة وتنفيذ نسبة 65 في المئة من مشروع المرحلة الأولى للمدينة الصناعية في محافظة الأنبار، فضلاً عن نسب الإنجاز المتقدمة لمدينتي البصرة وبنوي الصناعية.

وذكر البيان أن "وزارة الصناعة عملت كذلك على إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية المتكئة والمتوقفة وتفعيل العمل بالمشاريع الإنتاجية لتوفير المنتجات المحلية وتكثيف الجهود في مجالات مختلفة، فضلاً عن تنفيذ خطط أخرى للإنتاج من خلال تقليل المصروفات وزيادة الإيرادات ومعالجة الفاضين ودعم الصناعات التحويلية والإستراتيجية كالصناعات البتروكيماوية وتشغيل معامل الحديد والصلب وبناء القدرات والإصلاح الإداري وغيرها".

وتزايدت خلال الفترة الأخيرة اهتمامات الحكومة العراقية بالقطاع الصناعي، حيث سبق أن دشنت مدينتين صناعيتين إحداهما في محافظة ذي قار جنوب البلاد بعد اكتمال عمليات تشييد البنية التحتية، لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي.

وتأتي هذه التحركات في وقت تكافح فيه الصناعة العراقية ضعفاً شديداً في الإنتاج، حيث أنها حسب محللين، لم ترق إلى مستوى التحديت التي يواجهها العراق، في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات ووباء كورونا، مما أثر سلباً على موازنة الدولة.

وتسعى الصناعة العراقية لتعزيز حضورها في السوق المحلية عبر تفكيك العقبات التي تكبلها بالنظر إلى رخص السلع المهربة التي تتسرب عبر المنافذ الحدودية، وتقديم المصانع نتجة الحروب.

ترجمت الحكومة العراقية برنامجها لدعم الصناعة العراقية بإقرار خطة لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة بهدف إحياء القطاع الصناعي وتعزيز إسهامه في دفع النمو الاقتصادي، لاسيما بعد نجاح إصلاحات الحكومة في خفض غبار الركود عن بعض القطاعات الصناعية مما حفز زخم مواصلة الإصلاحات.

بغداد - أعدت وزارة الصناعة والمعادن العراقية خطة هادفة ضمن المشروع الوطني لإعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمصانع المتوقفة في عموم البلاد، بعد أن تبنت حملة لتحقيق شعار الذي رفعه رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي (صنع في العراق) من أجل إعادة إحياء الصناعة العراقية وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأشار بيان وزاري إلى أن وزارة الصناعة حققت خلال الستة أشهر الأخيرة من سنة 2020 تقدماً ملموساً في تنفيذ منهاجها الحكومي وعدد من الإنجازات للنهوض بالصناعة العراقية وإنعاشها من جديد من خلال تنفيذ خطة تأهيل المعامل المتوقفة البالغة 83 مصنعا.

عن دعم المشاريع والصناعات المتوسطة والصغيرة، وتركز وزارة الصناعة أيضاً على تفعيل قوانين حماية المنتجات المحلية والتعرفة الجمركية وإقامة معرض (صنع في العراق) وإعادة تقييم المشاريع والعقود الاستثمارية وتشجيع ودعم الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص الممكن والكف وغيرها.

وأكد البيان أن "الوزارة تواصل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبني مشروع لدعم الشباب والخريجين، من خلال تحويل الأقسار الريادية للشباب الخريجين إلى مشاريع إنتاجية بتبسيط الإجراءات لمنح إجازات تأسيس المشاريع الصغيرة".

وتنفيذا لهذه الخطة تم منح إجازة تأسيس لنحو 416 مشروعاً صناعياً بمختلف المجالات منها نحو 131 مشروعاً للشباب الخريجين ومنح حوالي 8 قروض من خلال المصرف الصناعي، وتوفير المواقع للمشاريع الصناعية بأجور رمزية وإعادة تأهيل وتشغيل واقتناح مشاريع صناعية ضمن الخطة قصيرة الأمد شملت خطوطاً ومعامل لإنتاج الكرات الفولاذية وغاز الأوكسجين والأنايب ومنظومات السري بالرش المحوري والإسمنت والمنتجات الإسفلتية في عموم المحافظات وغيرها.

وأشار البيان إلى أن "هذا أسهم بتشغيل نحو 608 موظفين فيها، في ظل خطط الوزارة لتأهيل وتشغيل باقي المعامل، كما حققت الوزارة تقدماً ملحوظاً في توفير المنتجات المحلية من خلال شركاتها المختلفة".

بغداد - أعدت وزارة الصناعة والمعادن العراقية خطة هادفة ضمن المشروع الوطني لإعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمصانع المتوقفة في عموم البلاد، بعد أن تبنت حملة لتحقيق شعار الذي رفعه رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي (صنع في العراق) من أجل إعادة إحياء الصناعة العراقية وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأشار بيان وزاري إلى أن وزارة الصناعة حققت خلال الستة أشهر الأخيرة من سنة 2020 تقدماً ملموساً في تنفيذ منهاجها الحكومي وعدد من الإنجازات للنهوض بالصناعة العراقية وإنعاشها من جديد من خلال تنفيذ خطة تأهيل المعامل المتوقفة البالغة 83 مصنعا.

عن دعم المشاريع والصناعات المتوسطة والصغيرة، وتركز وزارة الصناعة أيضاً على تفعيل قوانين حماية المنتجات المحلية والتعرفة الجمركية وإقامة معرض (صنع في العراق) من أجل إعادة إحياء الصناعة العراقية وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأكد البيان أن "الوزارة تواصل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتبني مشروع لدعم الشباب والخريجين، من خلال تحويل الأقسار الريادية للشباب الخريجين إلى مشاريع إنتاجية بتبسيط الإجراءات لمنح إجازات تأسيس المشاريع الصغيرة".

وتنفيذا لهذه الخطة تم منح إجازة تأسيس لنحو 416 مشروعاً صناعياً بمختلف المجالات منها نحو 131 مشروعاً للشباب الخريجين ومنح حوالي 8 قروض من خلال المصرف الصناعي، وتوفير المواقع للمشاريع الصناعية بأجور رمزية وإعادة تأهيل وتشغيل واقتناح مشاريع صناعية ضمن الخطة قصيرة الأمد شملت خطوطاً ومعامل لإنتاج الكرات الفولاذية وغاز الأوكسجين والأنايب ومنظومات السري بالرش المحوري والإسمنت والمنتجات الإسفلتية في عموم المحافظات وغيرها.

وأشار البيان إلى أن "هذا أسهم بتشغيل نحو 608 موظفين فيها، في ظل خطط الوزارة لتأهيل وتشغيل باقي المعامل، كما حققت الوزارة تقدماً ملحوظاً في توفير المنتجات المحلية من خلال شركاتها المختلفة".

وشملت الخطة ثلاث مراحل حيث تم في مرحلة أولى تأهيل نحو 17 مصنعا ثم حوالي 24 مصنعا وأخيراً 42 مصنعا، كما تم إنشاء خطوط إنتاجية ومشاريع جديدة ودعم رواد الأعمال والخريجين العاطلين عن العمل ومنح إجازات التأسيس.

كما أقرت الوزارة تخصيص قطع الأراضي للمشاريع الصناعية وتوزيع وزيادة منتجات وزارة الصناعة، فضلاً

وشملت الخطة ثلاث مراحل حيث تم في مرحلة أولى تأهيل نحو 17 مصنعا ثم حوالي 24 مصنعا وأخيراً 42 مصنعا، كما تم إنشاء خطوط إنتاجية ومشاريع جديدة ودعم رواد الأعمال والخريجين العاطلين عن العمل ومنح إجازات التأسيس.

كما أقرت الوزارة تخصيص قطع الأراضي للمشاريع الصناعية وتوزيع وزيادة منتجات وزارة الصناعة، فضلاً

تعافي الطلب على النفط بفضل اللقاحات يظل هشاً بسبب الوباء

الطلب الناجم عن كوفيد - 19، إذ تصبح الفرق بين الدول القادرة على الحصول سريعاً على اللقاحات والدول غير القادرة على ذلك أكثر وضوحاً.

وقالت الوكالة "بعض الدول الناشئة التي يصعب عليها الحصول (على اللقاحات) في وضع أكثر صعوبة، وستبقى موجات جديدة من كوفيد على الأرجح النشاط الاقتصادي والتقلص".

وأضافت "يتدهور الوضع حالياً تدهوراً حاداً لدى بعض كبار مستهلكي النفط من خارج أوبك (البرازيل وإيران والهند).

ويقول محللون إن تعافي الطلب على النفط سيتوقف على وتيرة توزيع اللقاحات، فيما يتوقع البعض عدم العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى أواخر 2022 أو 2023.

وتجمع أبحاث وتقارير دولية على أنه من المحتمل أن تكون أزمة فايرس كورونا قد تسببت في إحداث التغيير المتوقع منذ فترة طويلة في ميزان الطلب على النفط وأن يكون هذا التحول قد أصبح محور التفكير داخل منظمة أوبك.

وتعد ممارسات حرق الغاز المصاحبة لعمليات استخراج النفط من التحديات المتواصلة التي تواجه الدول المنتجة للنفط، وتضعها في مازق شديد، حيث التعدي الصارخ على البيئة، وما يترتب عليه من تضخم في تكلفة الأمراض، وإشكاليات التغيرات المناخية، نتيجة زيادة انبعاث الغازات الدفينة. ومع القيود والإجراءات الاحترازية التي فرضتها جائحة كورونا في الأشهر الماضية، يتأكد أن العالم يعيش وسط نسبة عالية من الغازات السامة، حيث كشفت الكثير من الإحصائيات حجم التراجع في الانبعاثات الغازية بعد بقاء الناس في البيوت وتراجع استخدام المركبات والطائرات، وتوقف عدد كبير من المصانع عن العمل.

وقالت إن أوبك وأغلب حلفائها مثل روسيا، المجموعة التي تعرف بأوبك، ستبنت على الأرجح قدرتها على تكيف إنتاجها مع الطلب سواء تم كبج الفايروس أم لا.

وأضافت "ضبط التكتل للإمداد شهرياً ربما يمنحه المرونة لتلبية الطلب المتزايد عبر رفع الإنتاج سريعاً أو تعديله بالخفض إذا لم يتواصل زخم تعافي الطلب".

وقالت الوكالة "السحب جار من الفائض الكبير في مخزونات النفط العالمية التي تزايدت خلال صدمة الطلب الناجمة عن كوفيد - 19 العام الماضي، وتتسارع وتيرة حملات التطعيم وبيدو الاقتصاد العالمي في وضع أفضل".

وقالت الوكالة التي مقرها باريس إنها ما زالت قلقة إزاء عرقلة موجات جديدة من الفايروس للتقدم، مشيرة إلى ارتفاع حالات الإصابة في أوروبا والبرازيل والولايات المتحدة. ومع ذلك، تتوقع الوكالة عودة الطلب وإمدادات النفط العالمية للاستقرار في النصف الثاني من العام، وأن المنتجين ربما يحتاجون حينها لضخ مليوني برميل إضافية يومياً لتلبية الطلب المتوقع.



مستقبل الخام مرتبط بتغيرات الوباء